(المحاضرات + المطلوب + الملخص) تانية انتظام (أ) عربي

الشيتات المطلوبه مجموعه (أ) تانيه انتظام

1- #علاقات_دوليه حل الجزء الخاص بدكتوره عبير الفصل التاني واليتالت والثامن
التسليم لما دكتور الطيار يطلبهم مننا

2- #اقتصاديات_التجاره_الخارجيه
مطلوب 3مهمات
1. اذكر اهم السلع التي تصدرها وتستوردها مصر
2. اذكر اكبر خمس دول تقوم مصر بالاستراد منها
واذكر اكبر خمس دول تقوم مصر بالتصدير اليها
3. اتكلم عن عملة البيتكوين Bitcoin
هتسلمهم للدكتور عن طريق اللينك اللي ف اليشت او عن طريق برنامج Qr reader

3- #اللغهaccounting صفحه 8و9 فالشيت
التسليم يوم 3/25

4- #نقود_وبنوك مطلوب حل الشين الفصل الاول والتاني

وامتحاالن علي الفصل الاول يوم 3/18

5- #رياضه_الاستثمار
الدكتوره بتطلب نحل مثال بس بسنه مختلفه تابعو المحاضرات اللي بتنزل وهتعرفوها

ماده التجاره الخارجيه

قد شرح / قراء الدكتور من كتاب

من ص ٥١ ل ٦٤

تشمل فيها الوحده الثانيه سوق الصرف الاجنبي

الاموضوع الاول : خصائص السوق الصرف الاجنبي

و

الاموضوع الثاني : المعاملات في السوق الصرف الاجنبي

تم شرح عن طريقه القراءه لا اكثر

ماده علاقات الدوليه

تم تحديد من ص ٨٧ ل ص ١٢٩

المهم فقط كما هو محدد ف ال pdf

ماده النقود و البنوك

قد قراءت الدكتوره من الكتاب

من ص ٥٠ل ص ٦٧

دون اي زيادات تذكر.

Subject موضوع الدرس

Date التاريخ

المحاضرة الرابعة :-

* أهمية تخطيط القوى العاملة على مستوى المنظمة ؟

١- اشتداد المنافسة بين المنظمات.
وعادة ماتكون هذه المنافسة في صورة جودة وسعر

٢- التقدم الهائل في الأساليب التكنولوجية

٣- يصعب تصور رسم خطط الاستقطاب العمالة ومعايير لاختيار العمالة المرغوب فيها.

٤- وجود خطة للعمالة يمكن للمنظمة من تحديد احتياجاتها التدريبية.

* مقومات تخطيط القوى العاملة.

من أجل إنجاح عملية تخطيط القوى العاملة على مستوى المنظمة يجب توافر عدة مقومات أهمها ما يلي :-

١- وضوح الأهداف وتحديدها

٢- اقتناع الادارة العليا بأهمية تخطيط القوى العاملة.

٣- وجود وصف تحليلي للوظائف ويشمل هذا التحليل وصف الوظائف وتوصيفها ومستوياتها - الخبرات - مستويات التعليم والتدريب - ظروف العمل - ساعات العمل وعوامل السلامة

٤- وضع نظام متكامل للمعلومات عن القوى العاملة.

٥- ضرورة تزامن التخطيط قصير المدى مع التخطيط طويل المدى

٦- مراعاة القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها

* مراحل تخطيط القوى العاملة.

١- تقديرات الاحتياجات من العمالة في المستقبل (الطلب)

٢- تحليل قوة العمالة الحالية بالمنظمة (العرض)

٣- الموازنة بين العرض والطلب

٤- إعداد الجداول والخطط التفصيلية

٥- تنفيذ الخطة ومتابعتها

Subject

* مراحل اعداد خطة الموارد البشرية *

اعداد الجداول والخطط التفصيلية	الموازنة بين الطلب والعرض	تحليل القوى العاملة العرض	تقدير الاحتياجات الطلب

تنفيذ الخطة ومتابعتها

مهم

أولاً . تقدير الاحتياجات من العمالة في المستقبل (الطلب)

- يتم تقدير احتياجات المنظمة من القوى البشرية في ضوء حجم الأعمال المتوقع في المستقبل
- التنبؤ بالاحتياجات من العمالة بناءً على كمية الإنتاج أو المبيعات المتوقعة
- يتم ترجمة حجم الإنتاج أو المبيعات وذلك بإيجاد علاقة ارتباط بين الإنتاج والعمالة .

من الطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها في تخطيط القوى العاملة أسلوب تحليل الانحدار والذي يعبر عنه بمعادلة خط الانحدار

$$ص = أ + ب س$$

ص => حجم العمالة المتوقعة

س => هو المتغير المستقل الذي يعبر عن حجم المبيعات أو الإنتاج

أ ، ب => ثوابت

* ——————— *

تابع في الكتاب:

مثال ص ٣٦

موضوع الدرس

Date التاريخ

٣

ثانياً. تحليل قوة العمل الحالية (العرض)

تختص هذه الخطوة بدراسة وتحليل القوى البشرية المتاحة للمنظمة في العمل بالفعل.

وهذا يتطلب دراسة الجوانب الآتية.

١- توزيع العمالة على الأقسام المختلفة
[انتاج - تسويق - تمويل - أفراد]

٢- توزيع العمالة حسب مدة الخبرة

٣- توزيع العمالة حسب المهنة.
[محاسب - مهندس - عامل انتاج - موظف - مندوب بيع]

٤- توزيع العمالة حسب مستوى التعليم.
[تعليم متوسط - فوق المتوسط - تعليم جامعي]

٥- توزيع العمالة حسب العمر

٦- توزيع العمالة حسب النوع [الجنس : ذكور - إناث]

من أجل الحصول على البيانات يلزم عمل وصف للوظائف وتوصيف للوظائف

يقصد بوصف الوظائف ←

إعداد بيان واقعي يصف واجبات ومسئوليات عمل معين والمهام المطلوب أدائها وكيف تؤدى.

يقصد بتوصيف الوظائف ←

تقصد به بيان الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في أي عامل ليشغل وظيفة معينة حتى يؤديها على نحو مرضٍ.

*

ثالثاً. الموازنة بين جانبي الطلب والعرض

في هذه الخطوة يتم مقارنة الاحتياجات من العمالة عن فترة قادمة في ضوء حجم العمل المتوقع (انتاج ومبيعات) بالمتاح بالمنظمة من عمالة فعلية كماً وكيفاً.

تابع في الكتاب ص٤٢

Subject موضوع الدرس

Date التاريخ

* إعداد الجداول والخطط. ص٤٣

* تنفيذ الخطط ومتابعتها :-

وهذا يعني إخراج الخطط الى حيز الوجود بترجمتها الى أعمال وأنشطة طبقاً للجداول الزمنية الموضوعة من حيث الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب والأجور والخدمات الأخرى.

*

* نظام معلومات تخطيط القوى العاملة.

من مقومات الأساسية لتخطيط القوى العاملة هو ضرورة توافر نظام متكامل للمعلومات يتكامل مع أنشطة إدارة الموارد البشرية

أنواع البيانات الخاصة بنظام المعلومات

بيانات داخلية (جزئية)

بيانات خارجية (كلية)

تابع في الكتاب ص٤٥، ص٤٦، ص٤٧

* * * * *

رحمة سعيد

موضوع الدرس　　Date　التاريخ

① المشكلة الأولى لإدارة الموارد البشرية :-

مثال ص ١٥ في الكتاب :-

تمهيد الحل :
- أجمالي عدد أيام الغياب في ٢٠١٥ بلغت ١٥٠٠٠ جنية
- بلغ عدد العاملين في يناير ٢٠١٥ (٢٨٠)
- بلغ عدد العاملين في ديسمبر ٢٠١٥ (٢٢٠)
- صافي عدد أيام العمل الفعلية بلغ (٣٠٠ يوم)

المطلوب :- لو علمت ان معدل الغياب في ٢٠١٠ بلغ ١٪
حساب معدل الغياب عن عام ٢٠١٥

القانون :- أجمالي عدد أيام الغياب / متوسط عدد العاملين × صافي عدد الأيام × ١٠٠

= ١٥٠٠٠ / (٣٠٠ × ٢٥٠) × ١٠٠

~~متوسط~~ متوسط عدد العاملين = أول المدة + أخر المدة (÷ ٢)
٢٨٠ + ٢٢٠ = ٥٠٠ ÷ ٢ = ٢٥٠
معدل الغياب = ٢٪

التعليق :-
نلاحظ ان المعدل قد ارتفع من ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ ارتفع بنسبة ١ الضعف وهذا يعتبر غير صالح الشركة
*
*

Subject موضوع الدرس Date التاريخ

٢) مثال ص٦ في التطبيقات:

تمهيد الحل
- إجمالي عدد أيام الغياب خلال سنة ٢٠٠٠ هي ٤٢٠ يوم
- عدد العاملين في أول العام ٨٠ عامل
- عدد العاملين في آخر العام ٦٠ عامل
- إجمالي عدد أيام العمل المفقودة هي ٦٠ يوم

الحل: علماً بأن معدل الغياب في سنة ١٩٩٦هـ ½ %

• متوسط عدد العاملين = (أول المدة + آخر المدة) / ٢

• متوسط عدد العاملين = (٨٠ + ٦٠) / ٢ = ٧٠ عامل

• صافي عدد أيام العمل الفعلية = ٣٦٠ − ٦٠ = ٣٠٠ يوم
(أيام السنة) (إجمالي عدد أيام المفقودة)

حساب معدل الغياب:

القانون: إجمالي عدد أيام الغياب / (متوسط عدد العاملين × صافي عدد الأيام) × ١٠٠

= ٤٢٠ / (٧٠ × ٣٠٠) × ١٠٠ = ٢%

التعليق:
نلاحظ ان المعدل قد ارتفع من سنة ١٩٩٦ : سنة ٢٠٠٠
وهو من ٠,٥% : ٢%
وهذا يعتبر غير صالح للشركة.

مثال ص٨ في التطبيقات تمرين رقم ٢ ورقم ٣
واجب

رحمة سعيد

موضوع الدرس ______ التاريخ / /

مثال ص ٨ في التطبيقات تمرين رقم ٢

الشركة أ

عدد العاملين في أول الفترة ٢٠٠

عدد العاملين في آخر الفترة ١٢٠

إجمالي عدد أيام الغياب ٢٤٠٠

عدد أيام العمل الفعلي ٣٠٠

متوسط عدد العاملين = (أول الفترة + آخر الفترة) ÷ ٢

(٢٠٠ + ١٢٠) ÷ ٢ = ٣٢٠ ÷ ٢ = ١٦٠

القانون = عدد أيام الغياب ÷ (متوسط عدد العاملين × عدد أيام العمل الفعلي) × ١٠٠

= ٢٤٠٠ ÷ (١٦٠ × ٣٠٠) × ١٠٠ = ٥٪

الشركة ب

عدد العاملين في أول الفترة ٣٢٠
عدد العاملين في آخر الفترة ٢٨٠
إجمالي عدد أيام الغياب ١٨٠٠
عدد أيام العمل الفعلية ٣٠٠

$$\text{متوسط عدد العاملين} = \frac{\text{أول الفترة} + \text{آخر الفترة}}{٢}$$

$$= \frac{٢٨٠ + ٣٢٠}{٢} = ٣٠٠$$

$$\text{القانون} = \frac{\text{عدد أيام الغياب}}{\text{متوسط عدد العاملين} \times \text{عدد أيام العمل الفعلية}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٨٠٠}{٣٠٠ \times ٣٠٠} \times ١٠٠ = ٢\%$$

الشركة (ب) أفضل من الشركة (أ) لأن معدل الغياب أقل حيث ان شركة أ معدل غيابها ٥٪ وشركة ب معدل غيابها ٢٪

تمرين رقم (٣) في ص ٨ في التطبيقات :

عدد أيام الغياب = ٨٠٠

متوسط عدد العاملين = ١٢٠

عدد أيام العمل المفقودة ٥٠

صافي عدد أيام العمل الفعلية = ٣٦٠ - ٥٠ = ٣١٠

القانون = $\frac{\text{عدد أيام الغياب}}{\text{متوسط عدد العاملين} \times \text{صافي عدد أيام العمل الفعلية}} \times ١٠٠$

$= \frac{٨٠٠}{١٢٠ \times ٣١٠} \times ١٠٠ =$ ٢,٦ ٪

المادة: رياضة استثمار

التاريخ ٤/٣/٢٠١٩

كتابة: باسم احمد

- العلاقة بين الخصم التجاري والخصم الصحيح

لابد من تحقق شرط تساوي المعدل والمدة لكل من الخصمين

* النسبة بين الخصمين

$\frac{\text{خ.ت}}{\text{خ.ص}} = \frac{\text{ق.س} \times \text{ع} \times \text{ت}}{(\text{ق.ح.ص}) \times \text{ع} \times \text{ت}}$ وبفرض تساوي المعدل والمدة لكل من الخصمين

$\frac{\text{خ.ت}}{\text{خ.ص}} = \frac{\text{ق.س}}{\text{ق.ح.ص}}$ $\because \text{ق.ح.ص} = \frac{\text{ق.س}}{1 + \text{ع} \times \text{ت}}$

$\frac{\text{خ.ت}}{\text{خ.ص}} = \frac{\text{ق.س}}{\frac{\text{ق.س}}{1 + \text{ع} \times \text{ت}}}$ مقام المقام بسط

$\frac{\text{خ.ت}}{\text{خ.ص}} = \frac{\text{ق.س} \times (1 + \text{ع} \times \text{ت})}{\text{ق.س}}$

$\frac{\text{خ.ت}}{\text{خ.ص}} = 1 + \text{ع} \times \text{ت}$

للفهم فقط

$\text{خ.ت} = (1 + \text{ع} \times \text{ت})(\text{خ.ص})$ أو $\text{خ.ص} = \frac{\text{خ.ت}}{1 + \text{ع} \times \text{ت}}$

مهم

لو عايز اجيب الفرق بين الخصمين

$\text{خ.ت} - \text{خ.ص} = \text{ق.س} \times \text{ع} \times \text{ت} - \text{ق.ح.ص} \times \text{ع} \times \text{ت}$

$= \text{ع} \times \text{ت} \, (\text{ق.س} - \text{ق.ح.ص})$

$= \text{ع} \times \text{ت} \times \text{خ.ص}$

مثال ٢-٨ ص ٦٨

اذا كان الفرق بين الخصم التجاري والخصم الصحيح يساوي ١٠٠ جنيه لكمبيالة تم خصمها قبل موعد الاستحقاق باربعة شهور بمعدل ٢٤٪ سنويا

No
Date

1/ احسب كلا من الخصم التجاري (خ . ت) والخصم الصحيح (خ . ص)
2/ احسب القيمة الاسمية للكمبيالة
3/ احسب القيمة الحالية التجارية (ق . ح . ت) و القيمة الحالية الصحيحة (ق . ح . ص)

الحل

خ . ت - خ . ص = ١٠٠

ن = $\frac{٤}{١٢}$ ، ع = ٠.٢٤

خ . ت - خ . ص = خ . ص × ع × ن
١٠٠ = خ . ص × ٠.٢٤ × $\frac{٤}{١٢}$
١٠٠ = خ . ص × ٠.٠٨
خ . ص = ١٢٥٠

خ . ت = ١٠٠ + خ . ص ← خ . ت - خ . ص = ١٠٠ معطى
= ١٠٠ + ١٢٥٠
= ١٣٥٠

خ . ت = ق . س × ع × ن
١٣٥٠ = ق . س × ٠.٢٤ × $\frac{٤}{١٢}$
ق . س = ١٦٨٧٥

ق . ح . ص = ق . س - خ . ص
= ١٦٨٧٥ - ١٢٥٠
= ١٥٦٢٥ جـ

مثال ٢-٩ ص ٧٠

سند اذني يستحق الدفع بعد ٧٥ يوم فإذا كان مجموع الخصم التجاري والخصم الصحيح لهذا السند وبنفس المعدل الخصم يساوي ٢٥٠ جـ وان الخصم التجاري يزيد عن الخصم الصحيح بمبلغ ٢٠ جـ

No
Date

(٢)

(١) اوجد كلا من الخصم التجاري والخصم الصحيح
(٢) اوجد معدل الخصم
(٣) اوجد القيمة الاسمية
(٤) اوجد كلا من القيمة الحالية الصحيحة والقيمة الحالية التجارية

الحل

خ.ت + خ.ص = ٥٢٠ (١)
خ.ت − خ.ص = ٢٠ (٢)
ت = ٧٥/٣٦٠ (٣)

لايجاد خ.ت وخ.ص للازم نحل المعادلتين (١) و (٢)
خ.ت + خ.ص = ٥٢٠ (١)
خ.ت − خ.ص = ٢٠ (٢)
بالجمع
٢ خ.ت = ٥٤٠
خ.ت = ٢٧٠ بالتعويض في (٢)

خ.ص = خ.ت − ٢٠
= ٢٧٠ − ٢٠
= ٢٥٠ (١)

خ.ت − خ.ص = خ.ص × ع × ت
٢٠ = ٢٥٠ × ع × ٧٥/٣٦٠

٢٠ = ع × ٥٢,٠٨
ع = ٢٠/٥٢,٠٨ × ١٠٠
= ٣٨,٤٪ (٢)

خ.ت = ق.س × ع × ت

No
Date

٢٧٠ = ق.ا.س × ٣٨,٤ / ١٠٠ × ٧٥ / ٣٦٠

٢٧٠ = ق.ا.س × ٠,٠٨

ق.ا.س = ٢٧٠ / ٠,٠٨ = ٣٣٧٥

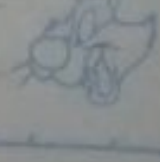
ص.ح.ت = ق.ا.س − خ.ت
= ٣٣٧٥ − ٢٧٠
= ٣١٠٥

ق.ح.ص = ق.ا.س − خ.ص
= ٣٣٧٥ − ٢٥٠
= ٣١٢٥

خصم الاوراق التجاريه لدى البنوك

خ.ت = ق.ا.س × ع × ن	عمولة البنك = ق.ا.س × معدل العمولة	مصاريف التحصيل = ق.ا.س × معدل مصاريف التحصيل
		ملحوظة لو ذكرت الحد الادنى من مصاريف التحصيل مثلا ٦٠ج وانا طلعت معاك مصاريف التحصيل مثلا ٥٠ج ناخد الحد الادنى الى هو (٦٠) ج ونلخصها فيما يلى الحد الادنى > مصاريف التحصيل لذا ناخذ الحد الادنى الحد الادنى < مصاريف التحصيل لذا ناخذ مصاريف التحصيل

* مصاريف الخصم = خ.ت + العمولة + مصاريف التحصيل
* صافى الخصم = ق.ا.س − مصاريف الخصم
↓
المبلغ الذى يتم الحصول عليه بعد خصم الورقة



۵

مثال ١١ ص ٦٧ بس نضيف فى المسألة وجدانى ٣٠٠ مثة مصاريف التحصيل سند اذنى قيمته الاسمية ١٢٠٠٠ يستحق الدفع ١٢/١١/١٩٩٠ قطع فى احد البنوك فى ٨/٥/١٩٩٠ بمعدل خصم ١٥٪ سنوياً مع اضافة يومين مهلة الى مدة الخصم وبمعدل عمولة ١٪ وجدانى ٣٠٠م مصاريف التحصيل فكانت قيمة صافى القطع ١٠٥٠٠م اوجد مصاريف التحصيل

الحل

ق.س = ١٢٠٠٠ ①

تاريخ الاستحقاق ١٢/١١/٩٥ ملحوظة تاريخ القطع قبل تاريخ الاستحقاق

تاريخ القطع ٨/٥/٩٥

~~يناير + فبراير + مارس + ابريل +~~

مايو + يونيو + يوليو + اغسطس + سبتمبر + اكتوبر + نوفمبر

ن = ٢٣ + ٣٠ + ٣١ + ٣١ + ٣٠ + ٣١ + ١٢

= ١٨٨ + يوجد يومين مهلة

= ١٩٠ ②

ع = ١٥ر ③

معدل العمولة = ١٪ ④

جدانى مصاريف التحصيل = ٣٠٠ ⑤

صافى القطع = ١٠٥٠٠ ⑥

معدل مصاريف التحصيل = ؟

① مصاريف القطع = القيمة الاسمية (ق.س) - صافى القطع

= ١٢٠٠٠ - ١٠٥٠٠

= ١٥٠٠ م

② الخصم التجارى (خ.ت) = القيمة الاسمية (ق.س) × معدل الخصم × مدة الخصم

= ١٢٠٠٠ × ١٥/١٠٠ × ١٩٠/٣٦٠

= ٩٥٠ م

③ العمولة = القيمة الاسمية (ق.س) × معدل العمولة

= ١٢٠٠٠ × ١/١٠٠ = ١٢٠ م

المحاضرة الرابعة

محاسبة شركات الاموال

أصدار أسهم مقابل أصول عينية

الموضوع سهل جداً بالتوفيق للجميع يا رب

1- القيمة السوقية للاصل

2- // // للسهم

3- لاتوجد قيمة سوقية (للسهم - للاصل)

4- الاصل ⇐ الارض - الالات - الاجهزة

5- إذاً وجد قيمة الاصل ناخذها الاول وبعدها ناخذ قيمة الاسهم

6- السهم تسمى ⇐ المساهمون ~~[illegible]~~ المتاخرون عن السداد

7- القيمة السوقية الاصل ⇐ فى المحاسبة من ح/ رأس مال الاسهم العادية
الى ح/ رأس مال الاضافى

8- القيمة السوقية للسهم ⇐ فى المحاسبة من ح/ الالات
إلى مذكورين
ح/ رأس مال الاسهم العادية
ح/ رأس مال الاضافى

9- لاتوجد قيمة سوقية (الاسهم - الاصل) ⇐ فى المحاسبة من ح/ الالات
الى مذكورين
ح/ رأس مال الاسهم العادية
ح/ رأس المال الاضافى

10- قال الدكتور فى أخر كل فصل سوف يقوم بعمل تمرين شامل يشمل كل شئ

11- قال لم يلغى أى شئ فى المنهج يعنى النظرى والعملى مقرر

تمرين ص ٦٣ ⟸ مثال ①

في ١-٣-٢٠١٨ [redacted] قررت الشركة المصرية الهندسية شركة مساهمة مصرية إصدار ٥٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنية لكل سهم على أن يباع السهم الواحد بمبلغ ١١٠ جنية بالإضافة إلى ٥ جنيهات مصروفات إصدار، وبفرض أن نظام إصدار الأسهم يقضي بسداد قيمة الأسهم على ثلاثة أقساط

القسط الأول ⟸ يستحق في ١-٥-٢٠١٨ ويمثل ٢٥٪ من القيمة الاسمية للأسهم ويتم تحصيل هذا القسط وكذا علاوة الاصدار وأيضا مصروفات الاصدار بالكامل

القسط الثاني ⟸ يستحق في ١٥-٧-٢٠١٨ ويمثل ٤٠٪ من القيمة الاسمية للأسهم

القسط الثالث ⟸ يستحق في ١٥-٩-٢٠١٨ ويمثل ٣٥٪ من القيمة الاسمية للأسهم

فإذا علمت أن

١- اكتتب المساهمين في جميع الأسهم المصدرة للاكتتاب العام بالكامل

٢- توقف أحد المساهمين والمخصص له ٢٠٠٠ سهم عن سداد القسط الثاني والثالث

٣- قررت شركة طبقا للقانون ونظامها الاساسي وبعد إعلان المساهم بيع الأسهم التي لم يسددها بمبلغ ١١٠ جنية للسهم الواحد

٤- بلغت مصروفات بيع الأسهم مبلغ ٢٠٠٠ جنية

٥- بلغت فوائد التأخير على القسط الثاني والثالث مبلغ ٢٥٠٠ جنية

المطلوب ⟸ إجراء قيود يومية

الحل

تمهيد الحل

في ١-٣-٢٠١٨ ⟸ ٥٠,٠٠٠ سهم

١٠٠ جنيه لكل سهم

١١٠ جنيه أضاف

٥ جنيه مصروفات

١٠٠ + ١٠ + ٥ = **١١٥**

١٠ + ٥ = **١٥**

أنا عايز أعرف إذاي جاءت **١٠** ⟸ ١١٠ − ١٠٠ = **١٠**

٥٠,٠٠٠ × ١١٥ = **٥,٧٥٠,٠٠٠**

٥٠,٠٠٠ × ١٠٠ = **٥,٠٠٠,٠٠٠**

٥٠,٠٠٠ × ١٥ = **٧٥٠,٠٠٠**

ندخل على القسط الاول ⟸ **٢٥٪** قيمة الاسمية للاسهم

يبقى ⟸ ٢٥ + ١٠ + ٥ = **٤٠**

٥٠,٠٠٠

لا يقول أي شئ في الامتحان عن القسط الاول

~~[illegible]~~

القسط الثاني ⟸ **٤٠٪** قيمة الاسمية للاسهم

يبقى ⟸ **٤٠**

ولكن سوف نقوم بطرح ⟸ ٥٠,٠٠٠ − ٢,٠٠٠ = **٤٨,٠٠٠** لان قال في الامتحان توقف أحد المساهمين

القسط الثالث ⇐ **٣٥٪** قيمة الاسمية للاسهم

يطبق ⇐ **٣٥**

ولكن سوف نقوم بطرح ٥٠٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ = **٤٨٠,٠٠٠** لان قال فى الامتحان توقف أحد المساهمين

مصروفات البيع ⇐ **٢٠٠٠٠ جنية**

فوائد التاخير ⇐ **٢٥٠٠ جنية**

بيع الاسهم ⇐ **١١٠ جنية**

القسط الاول ⇐ ٥٠٠,٠٠٠ × ٤٠ = **٢,٠٠٠,٠٠٠**

" الثانى ⇐ ٤٨٠,٠٠٠ × ٤٠ = **١,٩٢٠,٠٠٠**

" الثالث ⇐ ٤٨٠,٠٠٠ × ٣٥ = **١,٦٨٠,٠٠٠**

بيع الاسهم ⇐ ٢٠,٠٠٠ × ١١٠ = **٢,٢٠٠,٠٠٠** ⇐ ٢,٢٠٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ = **٢,١٨٠,٠٠٠**

توقف أحد المساهمين فى القسط الثانى ⇐ ٢٠,٠٠٠ × ١٠٠ × $\frac{٤٠}{١٠٠}$ = **٨٠٠,٠٠٠** ⇐ $\frac{٤٠}{١٠٠}$ = ٤٠٪

" " " " الثالث ⇐ ٢٠,٠٠٠ × ١٠٠ × $\frac{٣٥}{١٠٠}$ = **٧٠٠,٠٠٠** ⇐ $\frac{٣٥}{١٠٠}$ = ٣٥٪

٨٠٠,٠٠٠ + ٧٠٠,٠٠٠ = **١,٥٠٠,٠٠٠**

أنتهى تمهيد الحل

ملاحظة ⇐ المشكلة فى القسط الثانى والقسط الثالث

قيود يومية

مدين	دائن	بيان	تاريخ
٥و٧٥٠و٠٠٠	 ٥و٠٠٠و٠٠٠ ٧٥٠و٠٠٠	من حـ/ أ كتاب تحت التحصيل ٥٠و٠٠٠ × ١١٥ إلى مذكورين حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها ٥٠و٠٠٠ × ١٠٠ حـ/ رأس مال الاضافى ٥٠و٠٠٠ × ١٥	٣-١
٢و٠٠٠و٠٠٠	 ٢و٠٠٠و٠٠٠	من حـ/ بنك - أ كتاب عام ٥٠و٠٠٠ × ٤٠ إلى حـ/ أ كتاب تحت التحصيل (القسط الاول)	٥-١
١و٩٢٠و٠٠٠	 ١و٩٢٠و٠٠٠	من حـ/ بنك - أ كتاب عام ٤٨و٠٠٠ × ٤٠ إلى حـ/ أ كتاب تحت التحصيل (القسط الثانى)	٧-١٥
١و٦٨٠و٠٠٠	 ١و٦٨٠و٠٠٠	من حـ/ بنك - أ كتاب عام ٤٨و٠٠٠ × ٣٥ إلى حـ/ أ كتاب تحت التحصيل (القسط الثالث والاخير)	٩-١٥
٢١٨و٠٠٠	 ٢و٥٠٠ ١٠و٠٠٠ ٦٥و٥٠٠	من حـ/ بنك - أ كتاب عام ٢و٠٠٠ × ١١٠ = ٢٢٠و٠٠٠ ٢٢٠و٠٠٠ - ٢و٠٠٠ إلى مذكورين حـ/ فوائد التاخير ⟸ تم الشرح فى تمهيد الحل حـ/ أ كتاب تحت التحصيل ٨٠و٠٠٠ + ٧٠و٠٠٠ حـ/ المساهمون المتاخرون عن السداد ٢١٨و٠٠٠ - (٢و٥٠٠ + ١٠و٠٠٠) ← ١٥٢و٥٠٠	٩-١٥
٦٥و٥٠٠	 ٦٥و٥٠٠	من حـ/ المساهمون المتاخرون ٢١٨و٠٠٠ - (٢و٥٠٠ + ١٠و٠٠٠) ← ١٥٢و٥٠٠ إلى حـ/ بنك أ كتاب عام	٩-١٥

٥,٧٥٢,٥٠٠		من حـ/ بنك جاري ٢,٠٠٠,٠٠٠ + ١,٩٢٠,٠٠٠ + ١,٦٨٠,٠٠٠	١٥-٩
	٥,٧٥٢,٥٠٠	إلى حـ/ بنك أ كتاب عام + ٢١٨,٠٠٠ − ٦٥,٥٠٠ بمعنى كل المدين في البنك وكل الدائن في البنك والمدين (+) والدائن (−)	
٥,٠٠٠,٠٠٠		من حـ/ أسهم مكتتب فيها ٥٠,٠٠٠ × ١٠٠	١٥-٩
	٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال الأسهم العادية	
٧٥٠,٠٠٠		من حـ/ رأس المال الإضافي ٥٠,٠٠٠ × ١٥	١٥-٩
	٧٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ علاوة الإصدار	
٧٥٠,٠٠٠		من حـ/ علاوة الإصدار ٥٠,٠٠٠ × ١٥	١٥-٩
	٧٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ الاحتياطي العام	

ChapTer 2

العرض والطلب والتجارة في صناعة واحدة

SuPPly, Demand, and Trade in a single IndusTry.

LeT's suPPose ThaT There are Two CounTries Home EgyPT and foreign Canada, both of wich Consume and Produce wheaT,

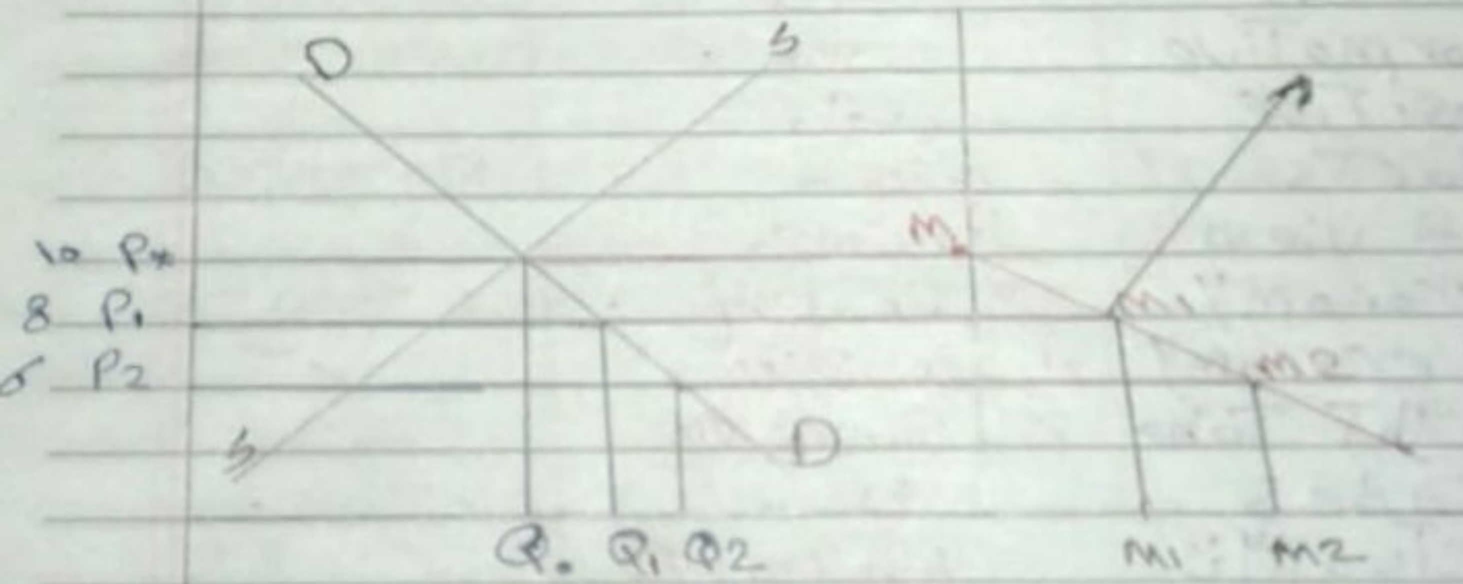
لنفترض ان هناك بلدين هما مصر وكندا كلاهما يستهلكان وينتجان القمح

wich can be cosTlessly TransPorTed beTween The counTries.

يمكن نقلها دون تكلفة الى مابين الدول.

wheaT is a simPle comPeTiTive indusTry in which The supply and demand curves are funcTions of The market Price.

القمح هو صناعة تنافسية بسيطة حيث تكون منحنيات العرض والطلب وظيفة لسعر العلامة.



Trade will rise in such markT if prices are differenT in The absence of Trade. for example.

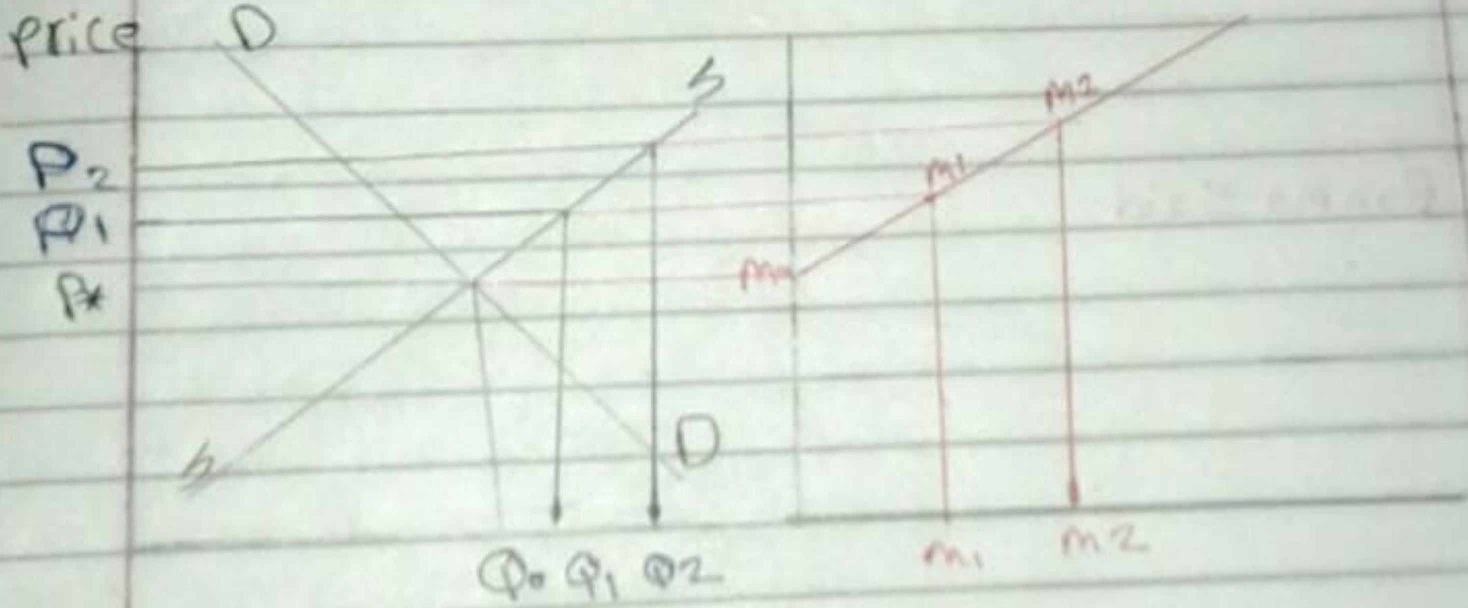
سوف ترتفع التجارة في مثل هذه الأسواق اذا كانت مختلفة في غياب التجارة فمثلا.

suppose ThaT in The absence of Trade, The price of wheaT is higher in home Than in Foregin.

نفترض أنه في حالة غياب التجارة. يكون سعر القمح أعلى من الخارج.

To deTermine, The world price and The quanTiTy Traded iT is helpful To, define Two new curves. The home imporT demand curves and The Foregine exporT supply curve.

لتحديد السعر العالمي والكمية. من المفيد تحديد منحنيات جديدان منحنى الطلب على الواردات، ومنحنى العرض على الصادرات



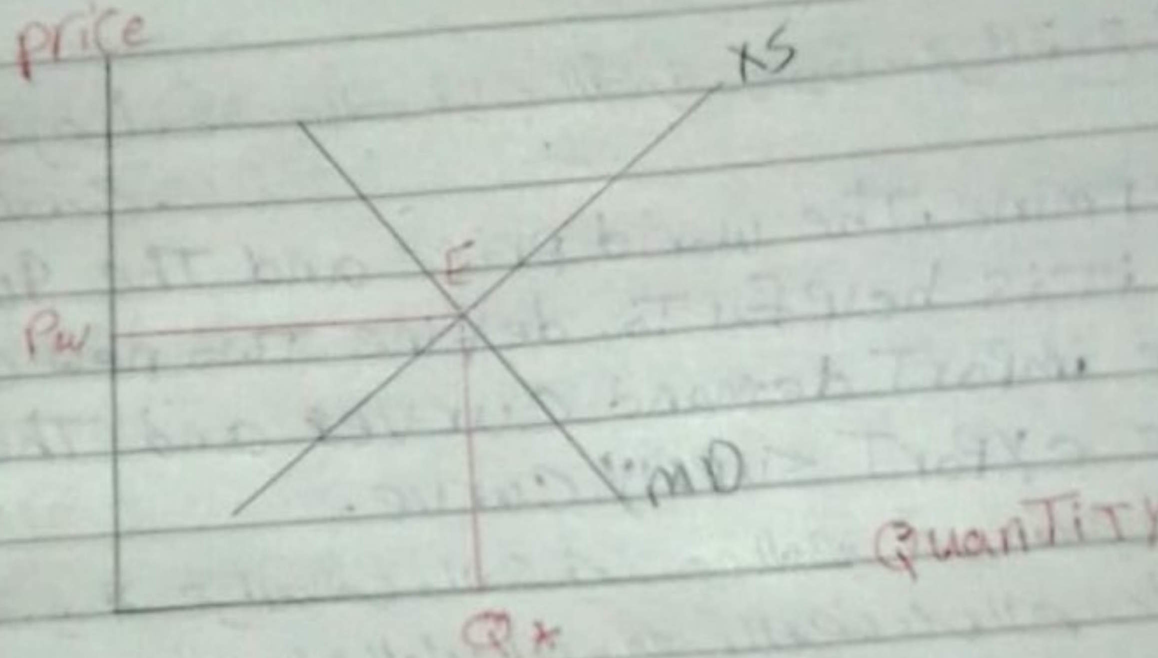
Subject موضوع الدرس

Date

التوازن العالمى

World equilibrium
occurs when home import demand equal
Foreign export supply.

ث عندما يكون الواردات مساوياً للصادرات .



Rahma Said

1.4 Supply, Demand, and Trade in a Single Industry:

Let's suppose that there are two countries, Home (Egypt) and Foreign (Canada), both of which consume and produce wheat, which can be costlessly transported between the countries. In each country wheat is a simple competitive industry in which the supply and demand curves are functions of the market price. Normally, home supply and demand will depend on the price in term of home currency and foreign supply and demand will depend on the price in terms of foreign currency. We assume that the exchange rate between the currencies is not affected by whatever trade policy is undertaken in this market. Thus, we quote prices in both markets in terms of home currency.

Trade will rise in such market if prices are different in the absence of trade. For example, suppose that in the, absence of trade, the price of wheat is higher in home than in foreign. Now allow foreign trade. Since the price of wheat in home exceeds the price in foreign, shippers begin to move wheat from foreign to home. The export of wheat raises its price in foreign and lowers its prices in home until the difference in prices has been eliminated.

To determine, the world price and the quantity traded, it is helpful to, define two new curves, the home

import demand curve and the foreign export supply curve, which are derived from the underlying domestic supply and demand curves. Home import demand is the excess of what home consumer's demand over what home producers supply. Foreign export supply is the excess of what foreign producers supply over what foreign consumer's demand.

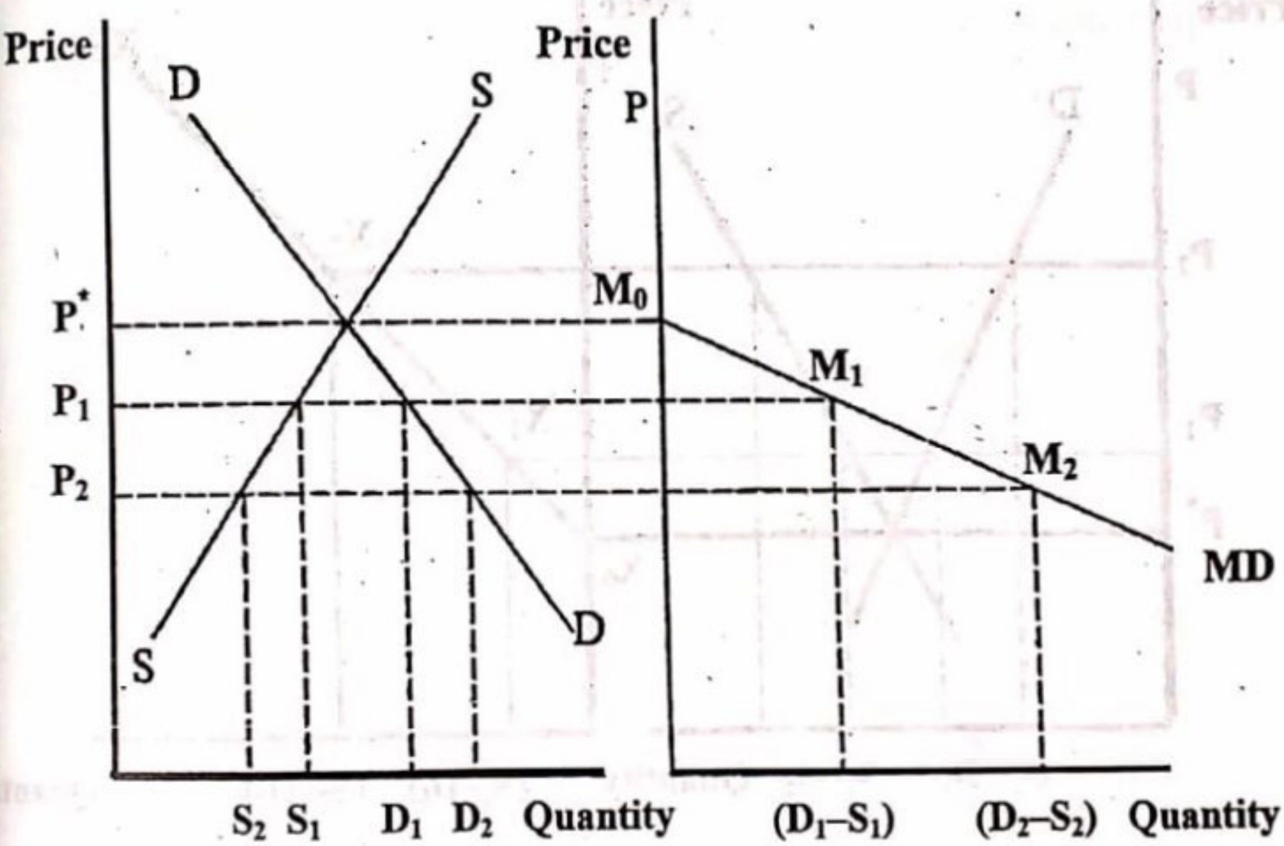


Figure (1/2): Deriving Home's Import Demand Curve

This figure (1/2) shows how **the home import demand** curve is derived. At P^* home supply and demand are equal in the absence of trade, so at that price the home import demand curve crosses zero. As the price decline the consumers demand more and the producers supply less. For example, at P_1 home consumer demand D_1, while home producers supply only S_1,

3

so home import demand is $(D_1 - S_1)$. If the price reduced to P_2, the home consumers demand D_2, while home producers reduce their supply to S_2, so home import demand raise to $(D_2 - S_2)$ so the home import demand curve (MD) is downward sloping. MD is more Flatter

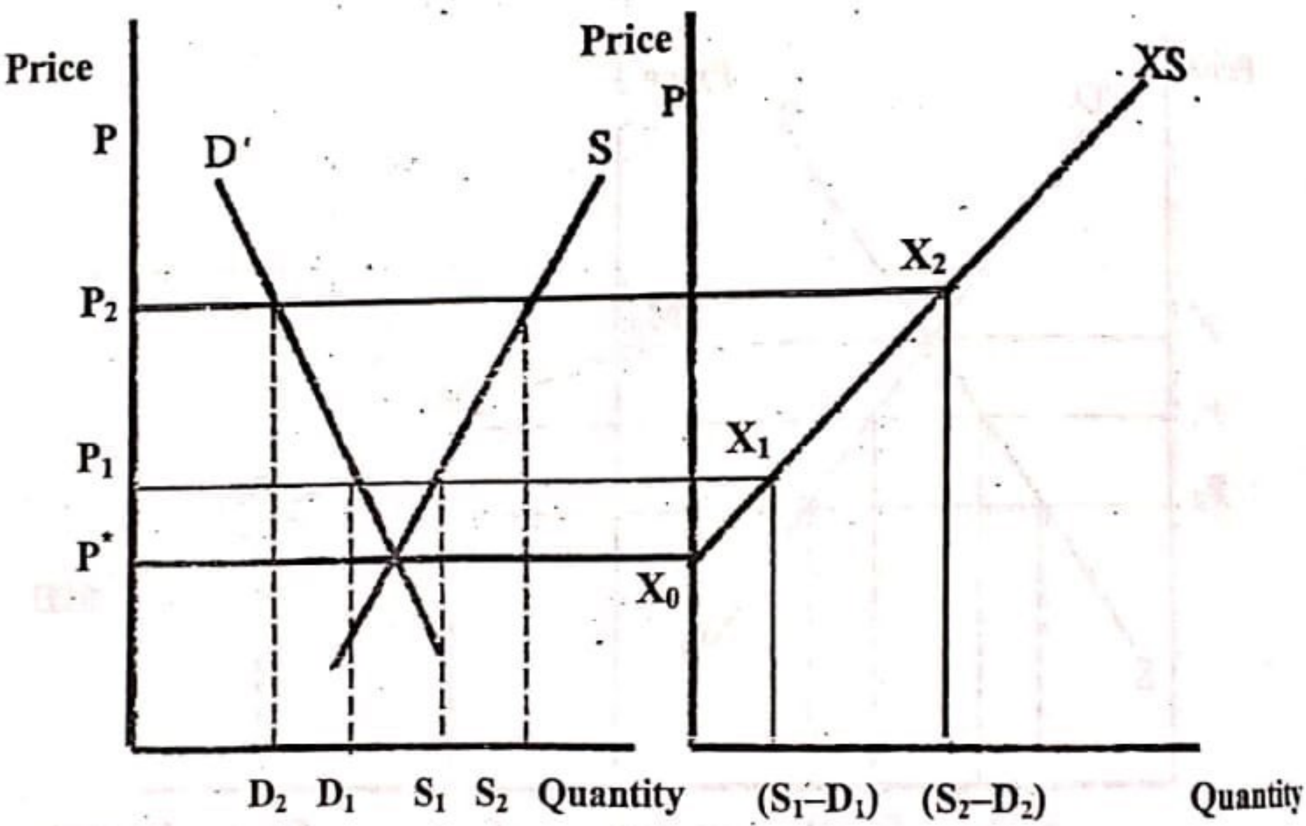


Figure (1/3): Deriving Foreignness Export Supply Curve

This figure (1/3) shows how **the foreign export supply curve** XS is derived. A^* foreign supply and demand are equal in the absence of trade, so at that price the foreign export supply curve crosses zero. As the price raise the consumers demand less and the producers supply more. For example at P_1 foreign consumers demand D_1 while foreign producers supply S_1, so foreign export supply is $(S_1 - D_1)$. If the price raised to

P_2, the foreign consumers demand D_2, while foreign producers increase their supply to S_2, so foreign export supply raise to $(S_2 - D_2)$, so the foreign export supply curve (XS) is upward shopping. XS is more Flatter

World equilibrium occurs when home import demand equals foreign export supply. Figure (1/4) shows the world equilibrium, the equilibrium world price is where home import demand equal foreign export supply.

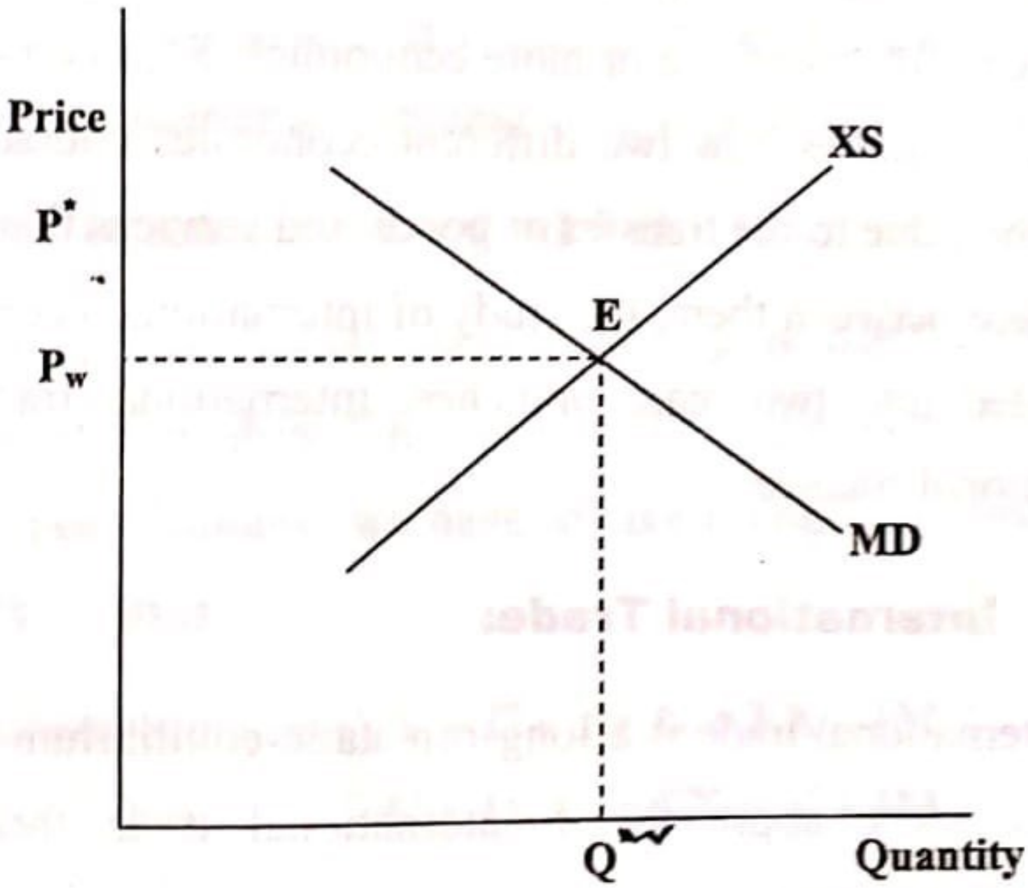


Figure (1/4): World Equilibrium

At the price P_w, where the two curves cross, world supply equals world demand. At the equilibrium point E in Figure (1/4).

- Home demand – Home supply = Foreign supply + Foreign demand, by adding and subtracting from both sides, this can be rearranged to say that:
- Home demand + Foreign demand = Home supply + Foreign supply, or in other words:

World demand = World supply

1.6 The role of Trade:

Trade is better than no trade

Many of the goods and services we enjoy, are produced abroad. The freedom to import and export benefits the citizens of all countries. Trade allows each country to specialize in what it produces best or more cheaply than other countries and it provides everyone with a greater variety of goods and services.

Trade is the exchange of goods and services among people:

- The exchange of goods and services among the residents of the same country is usually called **domestic trade or home trade.**
- The exchange of goods and services among the residents of one country and the. rest of the world is usually called **international or foreign trade.**

Countries cannot live alone any more effectively than individuals can. Each country tends to specialize in the

الفصل الخامس (*)

نظام توازن القوى في العلاقات الدولية .

من المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول أو المنظمات أو غيرها، وأساس هذه الموازين هي القوة، فما هي أنواعها وطبيعتها وكيفية تأثيراتها ومداها، وانعكاساتها في نشوء الأحلاف الدولية وصراعاتها.

أولاً - ماهية القوة .

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف يقرّر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكُم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظرًا إلى أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدّموا تعاريف أكثر وضوحًا نظرًا إلى ربط القوة بعلاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. وبصورة رمزية، فإن القوة هي قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص)، بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معينًا لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثَّل إحدى مشكلات هذا التعريف، في معظم الحالات، في أن يتمّ التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني بالفعل (س) أو عدم قيامه بالفعل (ص)، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة.

ومهما يكن من أمر التباين فإن أي أساس لتعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفاً على الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته، أو تتوافق معها، وذلك في فترة محدّدة أو ممتدّة في مجال معيّن أو عدّة مجالات. وبذلك يمكن الإشارة إلى عدة عناصر للقوة أبرزها:

أ - تعتبر القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصوّر أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين .

(*) د. محمد الطيار .

ﻫ - لكل عملية تأثير محدّدات خاصة بها تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معيّن، ووفقًا لقواعد لعبة معيّنة تتحكم بكل عملية. فوصف دولة ما . في سياق تلك النقطة - بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكريًا ومنحهم ماليًا والسيطرة عليهم ثقافيًا واختراقهم سياسيًا، فكوريا الشمالية مثلاً، يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكريًا، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصاديًا أو ثقافيًا من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما عنصر قوة محددًا لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا العنصر ذاته . إلا أن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجّهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة منها كأدوات للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها.

ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيّار بين محلّلي القوة يطرح تعريفًا آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإرادات، وإنما رمزًا لامتلاك القدرات ، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد . قدرات) معيّنة يصبح قويًا، ومن لا يمتلكها يُعدُّ ضعيفًا، على نمط ما هو متصوَّر في التفكير العام بشأن القوة، خصوصًا وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التعريفات القائمة على امتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهر القوة، كما أنها تطرح إشكاليات أكثر تعقيدًا مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير، إلا أن أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقًا مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة . التي تُضاف إلى الأفعال وردود الأفعال . هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعّالة .

ثانيًا - عناصر القوة .

تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلّقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكّل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكّنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقًا للوجهة التي تخدم مصالحها. وتظهر هذه العناصر بأشكال متعدّدة ومتنوّعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها.

لقوى كفرنسا وبريطانيا، فامتلاك الإمكانات الكبيرة يتيح لهذه الدول بناء جيوش قوية، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير فاعل، وإن كان توافر الموارد لا يتيح بشكل تلقائي امتلاك القدرات، فالعلاقة هنا غير مباشرة، لكنها واضحة ومؤثرة.

ج - إن تأثيرات عناصر القوة بين أي طرفين يمكن أن تكون حاسمة في المدى البعيد. فقد تمكنت ألمانيا العام ١٩٤٢ من إلحاق الهزيمة بالجيش السوفياتي، وأيضًا من التوغّل عميقًا في الأراضي السوفياتية. بيد أن عدة أمور قلبت موازين القوى من جديد، فنتيجة الطبيعة المناخية الشديدة البرودة واتساع الأراضي التي توغّلت فيها القوات الألمانية، ونتيجة المقاومة العنيفة، اضطرت ألمانيا إلى الانسحاب. كما أن تمكن اليابان العام ١٩٤١ من تدمير الأسطول الأميركي في بيرل هاربور وسيطرتها على المحيط الهادئ لم يمكّنها من الاستمرار طويلاً في هذا الوضع إذ أعادت الولايات المتحدة بناء قوتها من جديد لتعاود اجتياح القوات اليابانية في آسيا - الهادئ، وهزيمة اليابان واحتلالها العام ١٩٤٥.

إن حصر عناصر القوة أو تحديدها لأي دولة يبدو أمرًا معقدًا ومستحيلاً في الوقت نفسه، فقوة الدولة هي مجموع العناصر الأساسية وما يتفرّع عنها، الأرض والشعب والمؤسسات، وهي العناصر التي تحدّد حجم الدولة وتأثيراتها في النظام الدولي.

١ - الأرض

يتمثّل هذا الجانب بالعامل الجغرافي ومميزاته، وقد استند عليه الكثيرون في الماضي، ويرتكز هذا العامل على العديد من العناصر، أبرزها:

أ - الموقع الجغرافي: فثمة دول تحتل مواقع إستراتيجية متميّزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة كأيسلندا، أو داخلية كتشاد. ووفقًا للمقولات السائدة تمثّل مواقع الدول عنصر قوة أساسي في تقييم وزنها، بخاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسة كقناة السويس، أو باب المندب، أو الدردنيل. ويرتبط بذلك أيضًا موقع الدولة بالنسبة إلى البحار والمحيطات، والذي يحدّد طول سواحلها ومنافذها البحرية التي تتيح لها انفتاحا على العالم وثروات بحرية إضافية، وكذلك موقعها على خطوط الطول والعرض الذي يؤثر على مناخ الدولة الذي سادت بشأنه نظرية مثيرة في الماضي تربط بين المناخ الحار والتخلّف، وبين المناخ البارد والتقدم، إضافة إلى ذلك شكل حدود الدولة وطبيعتها، وعدد الدول المجاورة لها وخصائصها، وهو عنصر يؤثر بشكل كبير في سياساتها وأمنها.

استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية، ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات، وامتداداتها تحت البحر (الجروف القارية). وتتمثّل أهمية الموارد الاقتصادية في ما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثّل عنصر قوة مزدوجًا (موارد + قدرة)، والأساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي. وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك مثل هذه الثروات أو عدمه، وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها.

٢ – الشعب .

يعبّر عن هذا العنصر بالعامل الديموغرافي أو السكاني للدولة لجهة تشكيله رافدًا مهمًا للقوى المسلحة وعاملاً لافتًا في إدارة شؤون الدولة واقتصادها. وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه وإرادته القومية، أدوارًا مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى. لكن كل ذلك يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة، بفعل المتغيّرات في تلك العلاقة. ويتضمّن هذا العامل عناصر فرعية عديدة، أهمها :

أ – تعداد السكان: ويعتبر الأبرز في عوامل القوة للدولة. فثمة دول يزيد تعدادها عن المليار كالصين والهند، وأخرى تعاني قلة السكان الأصليين كالكويت والإمارات العربية المتحدة حيث عدد المقيمين يناهز، إن لم يتجاوز، عدد مواطني الدولة. ويلاحظ تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى، ففي بعضها ينمو السكان بأسرع من قدرتها على الاستيعاب .

الموارد، وتمثل ... والهند والسويد والدانمرك حالات صارخة لتفاوت الكثافة، وإشكالاتها المختلفة. ووفقًا للمقولات التقليدية ـ التي تقلصت أهميتها في العصر الحديث ـ فإنه كلما زاد حجم السكان (وانخفضت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة بشكل عام.

ب - توزيع السكان: وهو العنصر الرئيس الذي يتحدّد عليه بناء القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسي للدولة، ويتضمّن عددًا لا حصر له من المؤشرات منها:

- التوزيع العمري للسكان الذي يُبيِّن قوة العمل والوعاء التجنيدي في الدولة، ومعدلات التقديمات الاقتصادية في المجتمع، كما يشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة.
- مؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم الدولة، أو مدنها وأريافها، ويبيّن مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتركات السكان.
- مؤشر التنوّع العرقي ـ الديني للسكان، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرّض الدول لمشكلات حادة، كما هو قائم في العراق، أو الجزائر، أو السودان، أو رواندا وبوروندي، أو منطقة البلقان، أو إندونيسيا، أو بريطانيا وكندا.

يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة، من تعليم وصحة وخدمات، حيث ان جميعها توضح حالة السكان في الدولة. ومهما يكن من أمر هذه العناصر ومدى تأثيرها في قوة الدولة، فإن الربط بينها رمزي في الواقع، إذ تختلف ظروف كل دولة مقارنة بغيرها، فعدد السكان بشكل عام يمكن أن يكون مفيدًا في حالات الدول المتقدمة اقتصاديا، وعاملاً سلبيًا في الدول الفقيرة.

ج - المؤسسات: وهي الإطار القادر على تحويل عناصر القوة إلى قدرات أو أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في غيرها من الدول أو إهدارها وبالتالي عدم فائدتها[١٥]. وثمة دراسات لتحليل القوة لحظت مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسي، سواء أكان يتم النظر إليها كمتغيرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال

ومنها:

- أولا - استقرار النظام السياسي للدولة. فهناك نظم سياسية غير مستقرة بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكُّك الدولة في بعض الأحيان (يوغوسلافيا، الصومال)، أو تفجُّر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان)، ونظم أخرى تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة من دون مشكلات قائمة أو محتملة، وتتيح اتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة كمعظم النظم السياسية في الدول المتقدمة
- ثانيًا - أداء النظام السياسي. ويرتبط بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة الموارد الأساسية واستخدامها لصالح المجتمع، بدءًا بتحصيل الضرائب، مرورًا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة، وصولاً إلى إدارة السياسة الخارجية، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان التي تمكّنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية، والحالات العكسية تشمل معظم الدول النامية.
- ثالثًا: في قوة الوحدة الوطنية للدولة ومدى مساندة الشعب لحكومته. فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح في مهب الريح.

ومهما يكن من أمر، فإن موارد القوة تمثّل عنصراً رئيساً للقوة القومية، لكن مشكلتها هي أن تأثيراتها لا تسير في وجهة واحدة، كما أن تحوّلها إلى أدوات قوة يتوقّف على عوامل مختلفة. وبالتالي فإنها تمثّل في غالب الأحيان قاعدة لقوة الدولة، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن الاستناد إليه لتحويل القوة الكامنة . بدرجة أكبر أو أقل . إلى قوة فعلية، إضافة إلى ما تقدّمه في بعض الأحيان من تفسيرات جزئية لعملية التأثير في حالات عديدة .

ثالثا - وسائل القوة .

تتطلّع جميع الدول بشكل عام إلى التأثير في غيرها من الدول بما يتوافق مع مصالحها وبشكل يحفظ أمنها وتطور اقتصادها ومكانتها الدولية. ولكن تلك الأهداف تظلّ أمنيات ورغبات ما لم تقترن بامتلاك وسائل تنفيذها أي حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة . وفي الواقع، تمتلك غالبية الدول بعض الوسائل الهامة التي تراوح بين أدوات رمزية تتشكّل من عناصر محدودة الحجم والمهام، ومؤسسات ضخمة تزيد ميزانياتها

الحال من الدخل القومي لدول أخرى بكاملها كالشركات المتعدّية الجنسية، وأبرز هذه الوسائل هي:

١ - القدرة الاقتصادية

وهي وسيلة هائلة الأهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول .

٢ - القوة العسكرية .

إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتّبة على أي فعل تقوم به جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة. ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كما تشكّل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى.

٣ - القوة الاستخباراتية . (المخابرات (الحرب السرية))

تعني عمليات جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة بمصالح الدولة، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات مستخدمة وسائل الاستطلاع والتنصّت والجواسيس، بالتوازي مع مهام مكافحة المحاولات التي تقوم بها الأطراف الأخرى للأغراض نفسها ضد الدولة المعنيّة. وفي الواقع، تمتدّ العمليات الاستخبارية إلى أعمال أوسع كالتي اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية تقليديًا بالنشاطات السريّة التي تصل بالنسبة إلى بعض الدول إلى تنفيذ أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص في دول أخرى، وعقد صفقات أمنية وسياسية، والمهام الأخرى كافة ذات الحساسيات

٤ - الوسائل الدبلوماسية .

لم تعد الدبلوماسية ترتبط فحسب بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات. فقد أصبحت الدبلوماسية إطارا لأنشطة واسعة النطاق تتمُّ بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصره. وتعتمد هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضمُّ دبلوماسيين فقط، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى . (١)

٥ - الوسائل الرمزية .

تشتمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة القاطعة في المدى الطويل . وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، وتشمل وسائل الإعلام/الدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية. وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجَّهة إلى التأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجُّهات معيَّنة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصًا مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجُّهات السياسية للدول . وفي الواقع لا يتوقَّف الأمر على هذه الأدوات، فثمة وسائل أخرى تلجأ إليها الدول لتقوية أوضاعها ومنها أدوات السياسة الداخلية، فالتأييد الداخلي لأي نظام سياسي يمثِّل أحد أهم عناصر تأثيراته الخارجية. لذا توظِّف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه، كما يمكن أن توظِّف أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية،وكذلك الأدوات العلمية . التكنولوجية، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية وبراءات الاختراعات .

---

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية .. دراسة فى الأصول والنظريات ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠ .

أولا : القضايا العلاقات الدولية المعاصرة

(١) القضايا المتعلقة بتلوث البيئة : وفى هذا الأطار يبرز التناقض بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، فالأولى تتهم الثانية بأنها تتبع سياسات لاتراعى الحفاظ على البيئة بل أنها تدمر البيئة وتهدر الموارد ، فى حين تتهم الدول النامية الدول الصناعية المتقدمة بأنها المسئول الأول عن تدهور الأوضاع البيئية باعتبارها الاكثر توسعا فى إقامة المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة ذات الاثر الواضح فى زيادة درجة حرارة الأرض وزيادة ثانى أكسيد الكربون الأمر الذى أدى إلى حدوث ثقب الأوزون ، فضلا عن محاولة الدول المتقدمة دفن نفاياتها المختلفة فى أراضى الدول النامية الأمر الذى أدى إلى تدهور الأوضاع البيئية فى تلك الدول .

(٢) القضايا المتعلقة باتفاقية التجارة العالمية الحرة : اى القضايا المتعلقة بالصراعات والحروب التجارية وفتح الأسواق الوطنية أمام حركة السلع والخدمات دون قيود حمائية .

(٣) القضايا المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل : حيث ترى الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة منع انتشار هذه الأسلحة ، ومنع الدول غير النووية من أنتاج السلاح النووى ، وفى نطاق الأسلحة الكميائية والبيولوجية ترى الولايات المتحدة وحلفاءها أنه من الضرورى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين حظر أنتاج هذه الأسلحة وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الدول التى تنتجها .

(٤) القضايا المتعلقة بحقوق الأنسان : ترى الولايات المتحدة وحلفاءها ضرورة فرض الالتزام بحقوق الانسان وتوفير الضمانات الكافية لها بعد أن أصبح لها مدى عالمى ، فى حين ترى الدول النامية أن حقوق الانسان والضمانات اللازمة لها تختلف من مجتمع إلى أخر نتيجة اختلاف الثقافات والقيم والخبرات السياسية .

(٥) **القضايا المتعلقة بالارهاب الدولى** : حيث تحاول الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض مفاهيمها الخاصة بالارهاب الدولى ، فى حين ترى الدول الأخرى أن هناك فارقا بين الأرهاب الدولى وبين الحق فى تقرير المصير وحق الشعوب فى الدفاع عن أراضيها .

(٦) **القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة الدولية** : مثل تجارة المخدرات – وغسيل الأموال – تجارة السلاح غير المشروعة وهى قضايا تدخل فى نطاق دائرة الصراع الدولى الجديد.

(٧) **القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا** : مثل نقل التكنولوجيا – التجسس التكنولوجى – سرقة التكنولوجيا – احتكار الفضاء الخارجى . مما أثر على سيادة الدولة . هذه نماذج للقضايا الجديدة التى دخلت فى نطاق الصراع الدولى ، إضافة إلى القضايا التقليدية كقضايا الحدود – التنافس على الأسواق والموارد الأولية – السعى إلى زيادة القوة .

(٨) **القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الثقافات والحضارات** : وهل ستاخذ تلك العلاقة شكل الصراع أم التعاون أو ستقوم على أساس محاولة القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية فرض نموذجها الحضارى والثقافى على دول العالم .

فى البداية لابد من توضيح أن **الثقافات** قد ظهرت إلى الوجود حينما شكلت المجموعات البشرية مجتمعاتها ، **فالثقافة** هى بناء متعدد الأوجه يشمل الجنس الأدبى والفنى لمجتمع ما ، **فالثقافة** تتجاوز الايديولوجيا ، فهى تتناول جوهر شخصية الأفراد فى مجتمع ما . وتتميز **الحضارة** بالتغير المستمر مع مضى الوقت وتبدل المكان ، لكن مع ملاحظة أن غالبية الحضارات قامت مستندة إلى أفكار وأمثلة مستمدة من ثقافات أخرى . ومن أمثلة ذلك أن المسيحية فى القرون الوسطى أستندت إلى الحضارات القديمة والشرقية فى الكثير مما حققته من تقدم فلسفى وتكنولوجى ، ثم أعيد تشكيل المسيحية فى قالب الحضارة الغربية ، وقد أشتملت هذه العملية على إعادة صياغة مادية وفكرية من حيث المفاهيم معا .

ولتوضيح أهمية الثقافة فى النظام الدولى يمكن القول أن **الثقافة العالمية** المرتكزة على مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومفهوم الحكم الرشيد ، قد ضيقت الخناق على الأنظمة الاستبدادية فى العالم الثالث خاصة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

(١) **سياسات الابقاء على الوضع الراهن .**

وهى تلك السياسات التى تهدف الى الابقاء على الصورة التى تتوزع بها القوة فى نسق دولى معين فى فترة زمنية معينة ، وتهدف هذه السياسات الى استقرار الاوضاع الدولية السائدة ، واذا ما دخلت الدولة فى صراع فانها عادة ما تستهدف احتواء هذا الصراع والحيلولة دون تصعيده ، وعادة ما تتسم سياسات الابقاء على الوضع الراهن بالتحفظ والحذر ، فضلاً عن ان النظم الدولية التى يسودها هذا النوع من السياسات عادة ما تتسم بالهدوء والاستقرار ، وتكون التغيرات التى تطرا عليها بطيئة .

(٢) **سياسات تعديل الوضع الراهن .**

وهى تلك السياسات التى تستهدف التعديل فى صورة توزيع القوة السائدة فى نسق دولى معين ، ويمكن وصف هذه السياسات بانها ذات طابع هجومى من الوجهه الاستراتيجية ، تنظر اليها الدولة على انها الوسيلة التى ستمكنها من تحسين موقعها النسبى على سلم تدرج القوة الدولى .

٤- تصنيف الدول عند اورجانسكى .

■ **الدول القوية والقانعة .**

هى الدول القانعة بوصولها الى مستوى من القدرة الفعلية على التاثير فى الشئون الدولية يتناسب مع حجم امكاناتها من القوة ، وتتسم سياسات هذه الدول بالرغبة فى الابقاء على الاوضاع الدولية الراهنة باعتبارها فى صالحها .

■ الدول القوية وغير القانعة .

هى الدول التى تشعر بعدم تناسب حجم التاثير الذى تمارسه على الساحة الدولية مع حجم امكاناتها من القوة المتاحة لها ، وانطلاقا من هذا التصور تعمل هذه الدول على التعديل فى الوضع الدولى الراهن ، والذى لايتفق مع مصالحها ، وتزداد خطورة الموقف اذا ماكانت الدولة غير القانعة هذه تمتلك من عوامل القوة ما يمكنها فعلا من زعزعة الاستقرار القائم .

■ الدول الضعيفة والقانعة .

وهى الدول ذات التاثير الدولى المحدود ، فهى دول لاتستطيع زيادة قدراتها على التاثير الدولى دون تعرض امنها للخطر ،ومن ثم يتولد لدى هذه الدول الشعور بالقناعة وبالرغبة فى الابقاء على الوضع الراهن .

■ الدول الضعيفة وغير القانعة .

هى الدول التى تشعر رغم ادراكها لضعف امكاناتها من القوة بحالة من عدم الرضا او عدم القناعة بموقعها فى النظام الدولى ، ومن ثم فغالبا ما تنحاز هذه الفئه من الدول الى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة فى تعديل الوضع الدولى الراهن .

٥- وظائف واهداف ميزان القوة .

■ الحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على النسق الدولى مكونة امبراطورية عالمية ومن ثم الابقاء على استمرارية النسق ذاته .

■ حماية امن واستقلال الدول اى الحفاظ على استقلال الدول الرئيسية الكبرى فقط دون غيرها .

■ قيام القانون الدولى والمنظمات الدولية والدبلوماسية فى اتاحة المناخ الملائم للقيام بالدور المنوط منهم فى تحقيق السلام وحفظ النظام الدولى .

■ واخيرا وبالرغم من الايجابيات التى يحققها فكرة ميزان القوة فى النظام الدولى ، فانها لم تخل بطبيعة الحال من اوجه النقد ، حيث يرى هانز مورجنثاو ان ميزان القوى ينطوى على ثلاث سلبيات رئيسية :

محاسبة شركات الأموال

[أ] القانون نص على انه عند تأسيس الشركة

يجب اصدار ٢٥٪ من الأسهم كحد أدنى.

أولاً ~~حالة~~ :- عند اكتتاب عدد اسهم اكبر من المطروحة

في البنك يتم تخصيص الزيادة في القسط التالي وإذا

كانت الزيادة تغطي القسط الثاني لا نجري قيد ونرحل

الزيادة للقسط الثالث.

فمثلاً" إذا كان عدد الأسهم المصدرة ٣٥ ألف سهم

وتم اكتتاب ٤٢ ألف سهم وكانت قيمة القسط ٤٥ج

يتم حساب القسط الأول كتالي ٤٢٠٠٠ X ٤٥ ثم نرحل

الزيادة لتخصم من القسط الثاني مع مراعاة ان في القسط

الثاني عدد الأسهم ٣٥٠٠٠ وهو العدد المصدر ونجري قيد

~~ولنفك~~ المحاسبي بالفرق.

ملحوظة :- في الإمتحان لن يأتي حالة السداد

بكامله لكن سيأتي حالات التسديد بالأقساط

ثانياً :- إصدار أسهم مقابل أصول عينية :

- وهنا الأصول العينية تتمثل الآلات او أراضي ومباني ..... الخ

توجد ثلاث تقييمات في حالة الأصول العينية .

[1] القيمة السوقية للأصل :

[2] القيمة السوقية للسهم :- في حالة ان الأصل ليس له قيمة سوقية

[3] لا توجد قيمة سوقية :- وهنا لا يوجد قيمة لكل من الأصل وسهم في السوق وهنا نأخذ بتقدير الخبير لقيمة الأصل .

ثالثاً :- التوقف عن سداد الأقساط :

وهنا قام أحد المكتتبين بالتوقف عن سداد كل من القسط الثاني او الثالث وما بعدهما من الأقساط

وهناك ٤ حالات مختلفة لمعالجة هذه الحالة لكن المقرر هي حالة واحدة فقط وهي استمرار تحصيل باقي الأسهم لحين انتهاء الأقساط ومن ثم بيع أسهم المساهم المتوقف عن السداد نيابة عنه وتحصيل المتأخر منهم والمصاريف اللازمة ثم اعطاءه ما تبقى .

مثال ص ٦٣ (الحل المكتوب في الكتاب غير مقرر)

- طرحت الشركة ٥٠ ألف سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ج

وعلاوة اصدار ١٠ ج ومصاريف اصدار ٥ ج

ويتم سداد الاسهم على ٣ اقساط:-

[١] مستحق في ١/٥ بنسبة ٢٥٪ + علاوة الاصدار + م. اصدار

[٢] يستحق في ١٥/٨ بنسبة ٤٠٪

(٣) يستحق في ١٥/٩ بنسبة ٣٥٪

فإذا علمت:-

[١] توقف احد المساهمين عن سداد القسط الثاني والثالث وكان مخصص له ٢٠٠٠ سهم.

[٢] بيعت الاسهم مقابل ١١٠ ج للسهم

(٣) بلغت مصاريف الإصدار ٣٠٠٠ ج

[٤] بلغت فوائد تأخير ٢٥٠٠ ج.

الحل

[I] تمهيد الحل:-

[١] قيمة السهم: ١٠٠ + ١٠ + ٥ = ١١٥ ج

اجمالي قيمة الاسهم: ٥٠٠٠٠ × ١١٥ = ٥٧٥٠٠٠٠ ج

١] القسط الأول :- ٢٥٪

قيمة القسط = ٢٥ + ١٠ + ٥ = ٤٠ ج

اجمالي قيمة القسط = ٥٠٠٠ × ٤٠ = ٢٠٠٠٠٠ ج

٢] القسط الثاني :- نلاحظ انخفاض عدد الاسهم لتوقف احد المساهمين عن السداد

اجمالي قيمة القسط :- ٤٨٠٠ × ٤٠ = ١٩٢٠٠٠ ج

٣] القسط الثالث :-

اجمالي قيمة القسط :- ٤٨٠٠ × ٣٥ = ١٦٨٠٠٠ ج

إجمالي قيمة بيع اسهم المساهم المتوقف عن السداد

= ٢٠٠٠ × ١١٠ = ٢٢٠٠٠٠ ج

* مفترض انه يسدد في القسط الثاني :- ٨٠٠٠ ج
* " " " " " " الثالث :- ٧٠٠٠ ج

١٥٠٠٠ ج

* مصروفات بيع :- ٢٠٠٠ ج

* فوائد تأخير :- ٢٥٠٠ ج

ملاحظة :- لو تم اثبات مصاريف البيع في القيد

تظهر في الجانب الدائن والمصروفات بطبيعتها مدينة

لذا يجب انه يسبقه القيد قيد به المصروفات مدينة

او خصم قيمة المصروفات من المبلغ المحصل من البيع

ع) قيود اليومية

من ح/ اكتتاب تحت التحصيل		٥٧٥....
ح/ اسهم عادية	٥-----	
ح/ راس مال اضافي	٧٥٠....	
قيد نظامي		
من ح/ بنك - اكتتاب		٢------
إلى ح/ اكتتاب تحت التحصيل	٢------	
القسط الأول		
من ح/ ~~اكتتاب~~ بنك - اكتتاب		١٩٢٠....
إلى ح/ اكتتاب تحت التحصيل	١٩٢٠---	
القسط الثاني		
من ح/ بنك - اكتتاب		١٦٨----
إلى ح/ اكتتاب تحت التحصيل	١٦٨----	
القسط الثالث		
من ح/ بنك - اكتتاب		٢١٨....
ح/ فوائد تأخير	٢٠--	
ح/ اكتتاب تحت التحصيل	١٠.....	
ح/ مساهمون متوقفون عن السداد	٦٠٠..	
من ح/ مساهمون متوقفون		٦٠٠..
إلى ح/ بنك - اكتتاب	٦٠٠..	
من ح/ بنك جاري		٥٧٥٢٠..
إلى ح/ بنك - اكتتاب	٥٧٥٢٠..	

٥٠٠٠٠		منه ح/ أسهم مكتتب فيها
	٥٠٠٠٠	إلى ح/ أسهم رأس المال
		إقفال القيد النظامى
٧٥٠٠٠		منه ح/ ~~[illegible]~~ رأس مال الإضافى
	٧٥٠٠٠	إلى ح/ علاوة إصدار
٧٥٠٠٠		منه ح/ علاوة الإصدار
	٧٥٠٠٠	إلى ح/ الاحتياطى العام

ملحوظة: 1] يبلغ قيمة المبلغ المحصل من البنك ٢١٨٠٠٠٠ دون لأنه تم خصم مصاريف البيع.

2] آخر قيدين اللى تم فيهم تحويل رأس المال الإضافى لعلاوة إصدار و إقفال العلاوة فى الاحتياطى ~~[illegible]~~

← مش مهم تعملهم ولكن الدكتور كتبهم فى المحاضرة